

دعوة للانضمام الى قاعدة بيانات مقاولين لأعمال الهندسة المدنية - اعمال تراب، بنى تحتية وتطوير في ق ص أ

1. شركة خط انبوب اوروبا واسيا م.ض. (المشار إليها فيما يلي بـ "ق ص أ") بموجب هذا يدعو المقاولين للانضمام إلى مجموعة المقاولين لأعمال الهندسة المدنية في وكالة حماية البيئة - أعمال الحفر والبنية التحتية والتطوير (إيلات وعسقلان) ، وكل سميء كما هو محدد بالترتيب تحت عنوان "العقود" www.eapc.co.il: والذي يظهر على موقع ق ص أ الإلكتروني وعنوانه والعنوان الفرعي "نشر وقائع".

2. يجوز لأي طرف يلتزم بالموعد النهائي لتقديم العطاءات في ظل جميع شروط العتبة المشاركة في العطاء المدرجة أنناه وكلها كما هو مفصل في وثائق المناقصة:

أ. مقدم العطاء هو مقاول مسجل بموجب القانون في فئة الطرق والبنية التحتية والتنمية الرئيسية (200) فئة ج 1 على الأقل.

و/أو

مقدم العطاء هو مقاول مسجل بموجب القانون في واحد أو أكثر من القطاعات الفرعية التالية:

أ. 1. أعمال الحفر (210) في الصنف 1 B وما فوق.

أ. 2. أعمال إسفلت عدد (220) من التصنيف ب 1 فما فوق.

أ. 3. المرحلات الخرسانية (230) في الصنف ب 1 وما فوق.

أ. 4. تنفيذ خط مياه مجاري وصرف عدد (260) بتصنيف ب 1 وما فوق.

ب. المعارض لديه خبرة عملية مثبتة ، تقدم إليها كمقاول مسجل كما هو مفصل أعلاه ، في المزرعة كان مخزن حمص نشطاً في إسرائيل خلال السنوات الخمس الماضية قبل الموعد النهائي لتقديم المستندات.

ج. سيعطى المعارض ويتعهد بأنه إذا تم اختياره لأداء عمل في وكالة حماية البيئة ، فسوف يقوم بتعيين رئيس عمال مرخص.

د. المعارض هو شركة تم تأسيسها وتسجيلها بشكل قانوني في إسرائيل و / أو تاجر مسجل قانونياً ، اعتباراً من التاريخ آخر تطبيق.

هـ. عدم وجود إفلاس وتصفية ووقف الإجراءات ضد مقدم العطاء وهو غير مسجل كشركة. منتهك قانون أو صاحب إشعار قبل هذا التسجيل ، اعتباراً من الموعد النهائي لتقديم الطلبات.

3. يُوضّح بموجبه أن مقامي العطاءات الذين قدموا بالفعل مستندات إلى قاعدة البيانات المعنية ، غير مطالبين بتقديم المستندات مجدداً.

4. الموعد النهائي لتقديم المستندات هو **بتاريخ 10.01.2022 الساعة 11:00** ويجب إرسالها إلى البريد الإلكتروني وهو على عنوان: Tender3@eapc.co.il وكل ذلك كما هو مفصل في وثائق الدعوة.

5. تحتفظ لجنة المناقصات بالحق في تغيير مستندات الطلب وصلاحيات إضافية كما هو محدد في مستندات الطلب.

في حالة وجود أي تناقض أو تضارب بين هذا الإشعار ووثائق المناقصة ، تسود وثائق المناقصة.